٤ ـ ما اتفق لفظه واختلف معناه

من القرآن المجيد للمبّرد

١ ـ المؤلف :

أبو العباس محمد بن يزيد المبرد المتوفي ٢٨٥ هـ والمبّرد حظى بدراسات متعدّدة ، وترجمت له معظم كتب طبقات النحويين واللغويين . وسلسلة نسبه سجلها الزبيدي في طبقاته متكاملة ، فهو : مُحمّد يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسّان بن سليم بن سعيد بن عبد الله بن يزيد بن مالك بن الحارث الخ[١].

ويذكر السيّوطيّ في " البُغْية " أن الذي أطلق عليه لقب " المبّرد " هو المازنيّ ، قال السيّوطيّ : " ولمّا صنّف المازني كتاب " الألف واللام " سأل المبّرد عن دقيقه وعويصه ، فأجابه بأحسن جواب فقال له ، فأنت المبّرد ـ بكسر الراء ـ أي المثبت للحقّ ، فغيّره الكوفيون ، وفتحوا الراء "[٢]

وقد أثبت له السيّوطيّ في " البغية " ، وغيره من مؤلفي كتب الطبقات أن من مؤلفاته كتاب : " ما اتّفق لفظه واختلف معناه "[٣] وكتاب : ما اتفق لفظه واختلف معناه " صغير الحجم " ، حققه زميلنا الدكتور أحمد محمد سليمان أبو رعد نشر وطبع وزارة الأوقاف بالكويت سنة ١٩٨٩ . م ، ويقع في ٨٦ صفحة من القطع المتوسط وعنوان هذا الكتاب يشير إلى أنه تناول ظواهر معدودة من المشترك اللفظي في القرآن الكريم .

---

(١) طبقات النحويين واللغويين : ١٠١ (٢) بغية الوعاة : ١ / ٢٦٩ .

(٣) السابق : ٢٧٠ .

وقد بيّنت سابقًا أن المشترك اللفظي في القرآن الكريم ، وضعت له مُسَمّيات أخرى ، مثل الأشباه والنظائر ، أو الوجوه والنظائر أو التصاريف ، لأنه كما قدمت ـ لا نُطْلِق على كلمات القرآن ألفاظًا ، لأن الألفاظ يُرمى بها اللّسان ، ويقذفها متى أراد ، والقرآن الكريم لجلاله ، وهيبته لا يرمى ولا يُقْذف ، ولكن يُقْرأ ويُتلى .

٣ ـ منهج المبرّد في كتابه :

١ ـ المبرد لم يلتزم بعنوان كتابه ، لأنه بدأ كتابه بظاهرة الترادف الذي عبّر عنه بقوله : " اختلاف اللفظين والمعنى واحد وهذه ظاهرة أخرى تختلف عن ظاهرة المشترك اللفظيّ الذي سمّى كتابه به .

والدليل على ذلك قوله : " فأما اختلاف اللفظين ، والمعنى واحد فقولك : " ظننت ، وحسبت " و " قعدت ، وجلست " و " ذراع وساعد " و " أنْفٌ و مرْسِن " .

وتناول مع هذا أيضًا ظاهرة اختلاف اللّفظين ، واختلاف المعْنيين حيث قال : " فأما اختلاف اللفظين لاختلاف المعنَيْين فنحو قولك : " ذهبتُ وجاء " و " قام وقعد "

ولم يكتف بهذا بل ضَمّ ظاهرةً أخرى متحدثًا عنها بالإضافة إلى ما سبق ، وهي ظاهرة الأضداد ، فحينما تناول كلمة " جلل " بين أنها تكون للصّغير إذْ يقول : " وقولُهم : أمرٌ جَلَلٌ كقوله :

* كُلُّ شَيْءٍ ما خلا اللّه جَلَلْ * (١)

أي صغير .

---

(١) في الأضداد للأصمعي : ٩ أنشد لبيد :

كل شيء ما خلا الموت جلل والفتى يسعى ويلهيه الأمل

ولم أجده في الديوان .

وقال لبيد :

وأرى أُرَيْدَ قد فَارَقَنِي ومن الرُّزْءِ كَثِيرٌ وجَلَلْ (١)

ثم بين أن معنى جَلَل قد يكون للتعظيم فيقول : " ويكون للتعظيم كقول جميل : (٢)

رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أقْضِي الحياةَ من جَلَلِهْ

أي من عظمه في عيني "

ويضيف إلى هذا قوله : " ومن ذلك الجون : الأسود ، وهو الأكثر ويستدل على ذلك ببيت لعمرو بن شأس ، والجون : الأبيض ، ويستدل ببيت من الرجز . (٣)

ويتناول ظاهرة المشترك اللفظي الذي يحمل كتابه معناه بقوله : " وأمّا اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين فنحو : وجَدْتُ شيئًا : إذا أردت وِجْدان الضالّة ، ووَجَدْت على الرجل من المَوْجِدَة ووَجَدْتُ زيدًا كريمًا عَلِمْت . (٤)

٢ ـ ومن منهجه أنه في تناوله للظواهر اللغوية التي يأتي بها يستدلّ بالشعر ليوضّح التّفسير اللغوي الذي يراه للكلمة التي تعرّض لشرحها فالرجاء قد يخرج عن معناه اللّغوي الذي وضع له إلى معنى آخر وهو الخوف .

يقول المبّرد : ومن ذلك الرجاء يكون في معنى الخوف ، ويستدل على ذلك بقول أبي ذؤيب :

---

(١) شرح ديوان لبيد : ١٩٧ بروايته : " ومن الأرزاء رُزْءٌ ذو جَلَلْ "

(٢) ديوان جميل : ١٨٧ ، وانظر الأضداد لابن السّكيت : ١٦٨ . من " ثلاثة كتب في الأضداد وانظر الخصائص : ١ / ٨٥ ، ٣ / ١٥٠ .

(٣) انظر : ٤٧ ، ٤٨ . (٤) انظر ٤٧ ـ ٤٨ .

إذا لَسَعَتْهُ النَّحْلُ لم يَرْجُ لَسْعَها وخَالَفَهَا في بَيْت نُوب غَوافِلُ [1]

٣ ـ والمبّرد في كتابه يطالب بالدليل من يرى للكلمة معنى آخر غير المعنى الأصلي لها ، فيقول :

" وكل من آثر أن يقول ما يحتمل مَعْنَيْين فواجب عليه أن يضع على ما يقصد له دليلاً ، لأن الكلام وضع للفائدة والبيان " [2]

٤ ـ ومن منهجه اللجوء إلى النحو والإعراب في تناوله الكثير من الظواهر اللغوية .

بيان ذلك أنه عندما تناول كلمة : الظن " بأنها قد تأتي بمعناها اللغوي وهو الشك ، وقد تخرج عنه إلى معنى آخر ، وهو اليقين نراه يرجع إلى التّخريج النّحوي ، والتأويلات الإعرابيّة ، والدليل على ذلك قوله :

وقوله تعالى : (إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا) [3] فهو الشك .

وللنحويين فيه قولان : أحدهما : أن تكون " إلاّ " في غير موضعها فيكون التّقدير : إنْ نحن إلاّ نظن ظنًّا ، لأن المصدر إذا وقع بعد فعله مستثنىً لم تكن فيه فائدة إلاّ أن يكون موصوفًا أو زائدًا على ما للفعل

ولو قال قائل : ما ضربت إلاّ ضربًا لم يُفِدْ بقوله : " ضربًا معنىً لم يكن في " ضربت "

فمن قال : " إلاّ " في غير موضعها فهو مثل : " ليس الطِّيبُ إلاّ المسكُ " مرفوعًا ، ولا وجه لهذا إلا على تقديم إلاّ ليكون المعنى : ليس إلاّ الطيبُ المسكُ ، ليتحقق أنّ أصحّ الأشياء أن الطّيب المسكُ "

واستدل المبّرد على ذلك بقول : الأعشى :

أحَلَّ الشَّيْبُ أثْقَالَهُ وما اغترَّهُ الشَّيْبُ إلاّ اغتِرارًا [4]

---

(١) انظر الأضداد للأصمعي : ٢٤ . (٢) انظر : ٥٢ . (٣) الجاثية : ٣٢

(٤) في الديوان : ٨٢ . * وما اعتره الشيب إلا اعترارًا " بالعين ، ومعنى اعتره : عرض له من شواهد ابن يعيش : ٧ / ١٠٧ .

والقول الآخر سطره المبّرد بقوله :

" وقوم يقولون : إن نَظُنّ إلا إنكم أيّها الداعون لنا تظنون أنّ الذي تدعونه إليه ظنّ منكم ، وما نحن بِمُستَيْقِنين أنكم على يقين "

وعقب المبّرد على القولين بقوله : " وكلا القولين حسن ، وأكثر التفسير على الأول ، وقالوا في قوله :

* وما اغترّه الشيب إلا اغترارًا *

أي إلاّ لاغتراره ، ونصبه للمصدر الذي هو مضاف إليه والفعل للشيب كما أن " نظن " ناصبة للمصدر المضاف إلى ما يخاطبونه " (١)

٥ ـ ومن منهج المبّرد أنه يعتمد الحديث الشريف في ما يريد الاستدلال عليه ، ففي قوله تعالى : عند ذكر السّحاب والغيث :

(وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ)(٢) ، وقال : (اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا)(٣)

وقال عند ذكر العذاب : (وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ)(٤) وبعد سرد عدّة آيات ذكرت فيها الرّيح في مقام العذاب عقب المبّرد على ذلك بقوله :

" هذا الذي ذكرنا مما هو للغَيْث أو العذاب ولأهل العناية فيه قولان : قال بعضُهم : لا تَلْقَح السّحابُ بريح واحدة ، ولكن تبدأ ريح ، وتقابلها أخرى ، وكذا إن جرَت ثلاثٌ من الرّياح .

وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا هبت الرِّيح يقول :

---

(١) انظر : ٥٤ ـ ٥٦ . (٢) الحجر : ٢٢ . (٣) الروم : ٤٨ .
(٤) الحاقة : ٦ .

" اللّهم اجعلها رياحًا ، ولا تَجْعَلْها ريحًا " . (١)

٦ ـ والمبّرد خرج عن منهجه في كتابه الموقوف على ما اتفق لفظه واختلف معناه حيث يتناول ظاهرة لغوية أخرى ليس لها علاقة بموضوع كتابه ، كما أنها ليس لها علاقة بظاهرة التّرادف أو التضادّ هذه الظاهرة هي ظاهرة المجاز مع العلم بأن كتابه صغير الحجم لا يتّسع لمثل هذه الظواهر المتعدّدة فمن قوله في " المجاز " ما نصه :

" قوله : (أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ) (٢) الآية ، وقال : (إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ) (٣) وقال : (ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا) (٤) وقال : (وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ) (٥) فليس لقائل أن يقول من أهل القبلة : إن الشياطين دخلوا في هذا الإرسال ، ولا أن قوله : (أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ) كقوله : (إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا) ، ولكن مجاز قوله : إنا أرْسلنا الشّياطين على الكافرين أي خلينا بينهم وبينهم . كقول القائل : أرْسلْتَ حِمارك على زرعي أي لم تحبسه ، فسمّى التّخلية بالإرسال كقوله : (٦)

فَأَرْسَلَهَا العِراكَ ولم يَذُدْها ولم يُشْفِقِ على نَغَصِ الدِّخالِ

هذا لم يرسل الحمير لتعْتَرك ، ولكنه لم يحبسها .

وكذلك قولهم : أرْسلْتَ الأمر من يديك : إنما هو لم تلزمه " (٧)

---

(١) انظر : ٦٤ ـ ٦٥ . (٢) مريم : ٨٣ . (٣) نوح : ١ .
(٤) المؤمنون : ٤٤ . (٥) الصافات : ١٨١ . (٦) للبيد ،
انظر ديوانه : ٨٦ ، وهو من شواهد الخزانة : ١ / ٥٢٤ وابن يعيش : ٢ / ٦٢ ، وهمع الهوامع رقم : ٩٣١ . (٧) انظر : ٧٠ .

٦ ـ وإلى جانب المجاز تحدّث عن ظواهر بلاغية من علم المعاني حيث وضع لها أبوابًا ، ومن هذه الأبواب : (١)
قوله : " ومما جاء في القرآن على هيئتين في الاستفهام " (٢)
وباب : " المختصر في القرآن حيث يقول : " وفي القرآن مختصرات " ويعني بهذه المختصرات إيجاز الحذف ، وهو فن بلاغيّ وباب من أبواب علم المعاني .

على أية حال كانت نستطيع أن نقول : إن كتاب المبّرد كتاب لغوي نحويّ ، بلاغي لم يتعّرض لظاهرة ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد إلا مختلطة مع الظواهر التي أشرت إليها سابقًا ، ولذلك فإنّ كتابه لا يعتبر كتابًا مستقلاً في هذا الموضوع ، ونكتفي بهذا القدر من الحديث عنه ، وتكفينا من نماذجه النماذج التي سقتها من خلال منهجه .

---

(١) انظر : ٧٣ .
(٢) انظر : ٧٧ .